أساسية ارتكبتها حركة المقاومة وتقف وراء هزيمتها في أيلول ١٩٧٠ ، الا انه من الناحية الاخرى ، فان هذه الهزيمة ، جاءت لتوضح الوضع الخاص للمؤسسة العسكرية الاردنية، ولتضع هذه المعضلة على رأس الموضوعات الاساسية التي يجب على القوى الوطنية في الاردن ان تعالجها بجدية وهي تناضل لاقامة حكم وطني ديموقراطي في الاردن . ولقد عكست الفترة التي تلت ايلول ١٩٧٠ اهتماما ملحوظا لدى القوى الوطنية الاردنية بهذه الموضوعة ـ المعضلة .

ويدخل الكتاب موضوع المناقشة ضمن هذه المحاولات التي عالجت هذه القضية وألقت الاضواء عليها . ان اهمية هذا الكتاب انه أتى في فترة برز فيها دور الجيش الاردني لا في حياة الاردن السياسية فقط ولكن في حياته الاقتصادية ايضا . اضافة الى انه يشكل الى جانب الكتاب الاخر « النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية » الصادر عن مركز الابحاث الفلسطينية ، اول محاولة من نوعها تتصدى لهذه الموضوعة ، وبالرغم من انه كان من الافضل معالجة الموضوع بشمولية اوسع وعمق اكبر مما ورد في الكتاب «موضوع البحث ولو تطلب ذلك وقتا اطول ، فانه شكل محاولة ستفتح الطريق أمام محاولات اخرى تغطي الجوانب الناقصة وبشكل خاص الدور الاقتصادي غير المنتج الذي يلعبه الجيش الاردني وتأثير كل ذلك على التنمية الاقتصادية في بلد قليل الموارد كالاردن ، وكذلك تأثير هذا الدور على البنية الطبقة للمجتمع الاردني . والكاتب لا يعالج هذا الجانب بما يستحقه من اهتمام وبما له من تأثير ، لقد تطرق فقط للوضع الاقتصادي المتميز للجيش الاردني (ص ١٣٦ ـ ١٤٠) وبشكل هامشي دون ان يدرس تأثير هذا الوضع الاقتصادي المتميز على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الاردني ، ذلك ان تجنيد ما يقرب من ١٠٠ الف جندي في بلد لا يتجاوز تعداده ٢ر٥ مليون نسمة أي نسبة ٤ ٪ من السكان وكجيش مختلف وبرواتب عالية وامتيازات اقتصادية متعددة يؤثر تاثيرا كبيرا لا على اقتصاده فقط ولكن على اوضاعه السياسية والاجتماعية ايضا ، ففي الاردن لا يبرز هذا التأثير فقط من خلال نسبة الانفاق على الجيش التي تعادل ٧٢ ٪ من النفقات الجارية كما يورد الكاتب ، ولكن يبرز ايضا من خلال ما يعنيه تجنيد هذا العدد الكبير من افراغ الريف الاردني من قواه المنتجة ، ومن خلال جعل الشرق اردنيين يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على مدخولاتهم من الجيش الاردني . ولا توجد احصاءات رسمية حول عدد الشرق اردنيين في الجيش ونسبتهم الى القوى المنتجة من المجتمع الشرق أردني ، الا انه اذا اخرجنا الاناث من القوى المنتجة ، فانه استنادا الى مشاهداتي الشخصية لاكثر من قرية اردنية وتقديري حول نسبة عدد الملتحقين في الجيش منها، فانه يمكن القول ان ما يزيد عن نسبة ٦٠ ٪ من القوى المنتجة في الريف الاردني تعمل داخل الجيش ، وان ٤٠ ٪ الباقية موزعة على الاعمال الزراعية وعلى قطاع الخدمات (وهي قليلة) وعلى العمل الوظيفي الحكومي . ان هذا الوضع لم يؤثر فقط على مدى انتاجية الريف الاردني ومدى مساهمته في الدخل القومي ، بل خلق ايضا حالة غير طبيعية ، وهي وجود قوى منتجة خارج عملية الانتاج ، عاطلة عن العمل ، وتعيش على انتاج الاخرين .. فمجال ارتزاقها الوحيد هو خدمة النظام والدفاع عنه ، لانها مرتبطة اقتصاديا به ، وما حركة التمرد الاخيرة في الجيش والتي شكل موضوع الغلاء والمطالبة برفع الرواتب والمزيد من الامتيازات الاقتصادية ، أحد دوافعها المعلنة ، الا تعبيرا عن هذه الحالة غير الطبيعية ، والتي لا تشهدها الا الجيوش التي تحترف الجندية كوسيلة للارتزاق والتي لا تعكس وضعا وطنيا او ارتباطا بالارض والوطن . اضافة الى ذلك فان هذا الوضع الشاذ اوجد وضعا اجتماعيا خطيرا ولد نتائج سياسية لا يستهان بخطورتها ، فوجود نسبة كبيرة من الشرق ـ اردنيين خارج عملية الانتاج ودون القيام بأي عمل انتاجي ، افضى بها الى ان تشارك في نهب فائض الانتاج ، والذي تقوم به القوى المنتجة الحقيقية في المجتمع الاردني والتي تشكل الجماهير الفلسطينية الغالبية العظمى منها. فكون الجيش شبه مغلق امامهم ، فان مجال ارتزاقهم الوحيد ، اما العمل في عمليات انتاجية سواء في قطاع الانتاج المباشر زراعة ، صناعة ، ام في قطاع الخدمات ، او في العمل خارج الاردن في الاقطار العربية الاخرى . لقد أرسى هذا الوضع الشاذ الاساس الاقتصادي للتفرقة الاقليمية بين فلسطيني وأردني ، هذه التفرقة التي غذاها النظام الاردني لا بالدعاية والتثقيف السياسي فقط، ولكن بوضع الاساس الاقتصادي لها ، بالاضافة